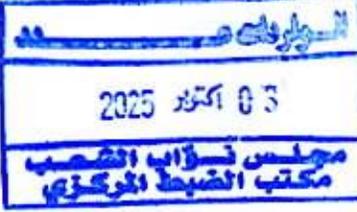


2025 / 109



## مقترح قانون يتعلّق بالحوكمة والسيادة على الثروات الطبيعية

### الباب الأول – المبادئ العامة

#### الفصل 1 :

الثروات الطبيعية (النفط، الغاز، الفوسفات، المعادن، المياه الجوفية، الغابات، الموارد البحرية...) ملك للشعب التونسي، تمارس الدولة السيادة عليها باسمه .

#### الفصل 2 :

تلتزم الدولة بالتصرف في هذه الثروات طبقاً لمبادئ الشفافية، العدالة، وحماية حقوق الأجيال القادمة.

#### الفصل 3 :

كل عقد أو امتياز يتعلّق باستغلال الثروات الطبيعية لا يكون نافذاً إلا بعد مصادقة مجلس نواب الشعب ونشره في الرائد الرسمي .

### الباب الثاني – الشفافية

#### الفصل 4 :

تُحدث بوابة إلكترونية وطنية للثروات الطبيعية، يُنشر فيها وجوباً: جميع العقود والاتفاقيات المبرمة، حجم الإنتاج والعائدات، نسب توزيعها بين الدولة والشركات، المداخل الموجهة للصندوق السيادي.

#### الفصل 5 :

كل إخفاء أو تحريف للمعطيات المتعلقة بالثروات الطبيعية يُعتبر جريمة اقتصادية يعاقب مرتكبها بالسجن من 5 إلى 10 سنوات وبخطية مالية لا تقل عن مليون دينار

2025 / 109



## مقترح قانون يتعلّق بالحوكمة والسيادة على الثروات الطبيعية

### الباب الثالث

#### تقاسم العائدات

##### الفصل 6:

لا تقل حصة الدولة من صافي الأرباح عن 60% مهما كان شكل العقد (امتياز، مشاركة إنتاج، أو غيره).

##### الفصل 7:

يُحدث رسم إضافي يُسمى "الضريبة التضامنية على الأرباح الاستثنائية"، يُطبق ألياً عند تجاوز سعر برميل النفط أو الفوسفات سقفاً تحدده الحكومة سنوياً.

##### الفصل 8:

تُخصص نسبة لا تقل عن 25% من العائدات المباشرة للتنمية الجهوية والبنية الأساسية في الولايات المنتجة

### الباب الرابع

#### الحوكمة

##### الفصل 9:

تُحدث هيئة وطنية مستقلة تسمى "الهيئة الوطنية للثروات الطبيعية"، تتولى مراقبة العقود والاستغلال، إصدار تقارير سنوية علنية، رفع تقارير رقابية إلى البرلمان.

##### الفصل 10:

تخضع الشركة التونسية للأنشطة البترولية (ETAP) ومجمع الفوسفات التونسي (CPG) لقواعد الحوكمة الرشيدة، ويُفرض عليهما نشر تقارير مالية سنوية مدققة.



## مقترح قانون يتعلّق بالحوكمة والسيادة على الثروات الطبيعية

### الباب الخامس الصندوق السيادي

#### الفصل 11:

يُحدث "الصندوق السيادي التونسي للثروات الطبيعية"، تُودع فيه جميع العائدات الصافية للدولة .

#### الفصل 12:

تُخصص موارد الصندوق حصراً للاستثمار في: الصحة العمومية، التعليم والبحث العلمي، البنية التحتية الاستراتيجية، المشاريع الكبرى للأجيال القادمة.

#### الفصل 13:

يُحجر استعمال موارد الصندوق لتغطية العجز الجاري في ميزانية الدولة .

### الباب السادس – العقوبات والأحكام الختامية

#### الفصل 14:

يبطل كل عقد أو اتفاقية أبرمت خلافاً لأحكام هذا القانون، وتُرفع المسؤولية الجزائية على كل من أمضاها .

#### الفصل 15 :

يعاقب بالسجن من 10 إلى 20 سنة وبخطية مالية تعادل قيمة الضرر كل من ثبت تورطه في تهريب، اختلاس أو إبرام عقود غير قانونية تخص الثروات الطبيعية .

#### الفصل 16:

تلغى جميع الأحكام السابقة المخالفة لهذا القانون.



## مقترح قانون يتعلّق بالحوكمة والسيادة على الثروات الطبيعية

### الفصل 17 :

تُضبط طرق تنفيذ هذا القانون بأوامر حكومية تصدر في أجل لا يتجاوز 6 أشهر من تاريخ المصادقة عليه السيادة الدستورية، الشفافية، عدالة توزيع الثروات، الصندوق السيادي للأجيال.

مقترح قانون يتعلّق بالحوكمة والسيادة على الثروات الطبيعية

## شرح الأسباب

إنّ الثروات الطبيعية المتنوعة التي تزخر بها البلاد التونسية، من نفط وغاز وفوسفات ومعادن ومياه وغابات وموارد بحرية، تمثل ملكاً مشتركاً للشعب التونسي ومصدراً استراتيجياً لتحقيق التنمية العادلة والمستدامة. غير أنّ غياب الشفافية في إدارة هذه الثروات خلال العقود السابقة، وضعف الرقابة البرلمانية والشعبية، وما ترتب عن ذلك من اختلالات في العقود والاتفاقيات، أدى إلى تراجع الثقة بين المواطنين والدولة، وأثار مطالب متكررة بضرورة تكريس السيادة الوطنية على هذه الموارد وضمان التوزيع العادل لعائداتها. وبناءً على أحكام الدستور التي تنص على أنّ الثروات الطبيعية ملك للشعب التونسي، جاء هذا المشروع ليؤسس لجملة من المبادئ والآليات الكفيلة بتحقيق الحوكمة الرشيدة في هذا القطاع الاستراتيجي، وذلك من خلال:

- تكريس السيادة الوطنية على الثروات الطبيعية باسم الشعب، وربط أي عقد استغلال بمصادقة مجلس نواب الشعب ونشره للعموم. إرساء الشفافية عبر بوابة إلكترونية وطنية تنشر العقود والعائدات وتفاصيل الإنتاج والتوزيع، مع اعتبار أي تحريف للمعطيات جريمة اقتصادية. ضمان عدالة التوزيع من خلال تحديد نسبة دنيا لحصة الدولة (لا تقل عن 60%) وتخصيص 25% من العائدات المباشرة للتنمية الجهوية في المناطق المنتجة.
- إحداث الصندوق السيادي للثروات الطبيعية باعتباره أداة لضمان حقوق الأجيال القادمة، مع توجيه موارده حصراً للاستثمار في التعليم والصحة والبنية التحتية والمشاريع الاستراتيجية



## مقترح قانون يتعلّق بالحوكمة والسيادة على الثروات الطبيعية

- تعزيز الرقابة والحوكمة عبر إحداث هيئة وطنية مستقلة للثروات الطبيعية، وإخضاع المؤسسات العمومية الكبرى (ETAP) و (CPG) لقواعد الحوكمة الرشيدة ونشر تقارير مالية سنوية مدققة. تشديد العقوبات على كل من يتورط في الفساد أو التلاعب أو تهريب الثروات الطبيعية، حمايةً للمال العام وسيادة الدولة.

إن هذا القانون يرمي إلى ترسيخ السيادة الاقتصادية لتونس، وإعادة بناء الثقة بين الدولة والمواطن، وضمان استدامة الموارد الطبيعية خدمةً للأجيال الحالية والمقبلة.



قائمة إمضاءات السادة النواب حول

مقترح قانون يتعلق بالحكومة والسيادة على الثروات الطبيعية

الإمضاء	الإسم واللقب	ع/ر
	شفيق عز الدين الزعزعي	1
	عبد السلام دعاسي	2
	سليم بساوي	3
	خالد حكيم مبروكي	4
	معتار عيفاوي	5
	غوزي دغاس	6
	فرات الدين	7
	د. حفيظ الهادي	8
	صبر الكعوكي	9
	عواطف السنيي	10
		11
		12
		13
		14
		15
		16

2025/109

باردو في 03/10/2025

## تصريح

بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله، للخديج عيسى السعيد الزعروق،  
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بالحكومة والسيادة على الثروات الطبيعية.	عنوان مقترح القانون
17 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/109

الجمهورية التونسية  
مجلس نواب الشعب

باردو في 03/10/2025

## تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، عبد السلام حماد  
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بالحوكمة والسيادة على الثروات الطبيعية.	عنوان مقترح القانون
17 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء  




2025/109

الجمهورية التونسية  
مجلس نواب الشعب

باردو في.....

## تصريح

بتبني مقترح قانون

طالب حليم سروركي

إني الممضي (ة) أسفله، .....  
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بالحكومة والسيادة على الثروات الطبيعية.	عنوان مقترح القانون
17 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

HA

باردو في.....

## تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، مختار حسيقاروي

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بالحوكمة والسيادة على الثروات الطبيعية.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	17 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

20257109

الجمهورية التونسية  
مجلس نواب الشعب

باردو في.....

## تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، ..... مُورِعا رِعا س  
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بالحوكمة والسيادة على الثروات الطبيعية.	عنوان مقترح القانون
17 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باردو في،.....

## تصريح

بتبني مقترح قانون

سُرّار الصديقي

إني الممضي (ة) أسفله، .....  
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بالحوكمة والسيادة على الثروات الطبيعية.	عنوان مقترح القانون
17 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/109

باردو في،.....

## تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، ..... لطيف المصالح  
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بالحوكمة والسيادة على الثروات الطبيعية.	عنوان مقترح القانون
17 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025 / 109

باردو في...  
أ. التوركي

## تصريح

بتبني مقترح قانون

مسير الأوريجي

إني الممضي (ة) أسفله، .....  
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بالحوكمة والسيادة على الثروات الطبيعية.	عنوان مقترح القانون
17 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/109

الجمهورية التونسية  
مجلس نواب الشعب

باردو في 03/10/2025

## تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، عواطف السنيي  
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بالحكومة والسيادة على الثروات الطبيعية.	عنوان مقترح القانون
17 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء